مصادر حكومية لـ(المدى): هناك رغبة حقيقية في إخراج البلاد من حالة الركود باجراء تعديل وزاري شامل

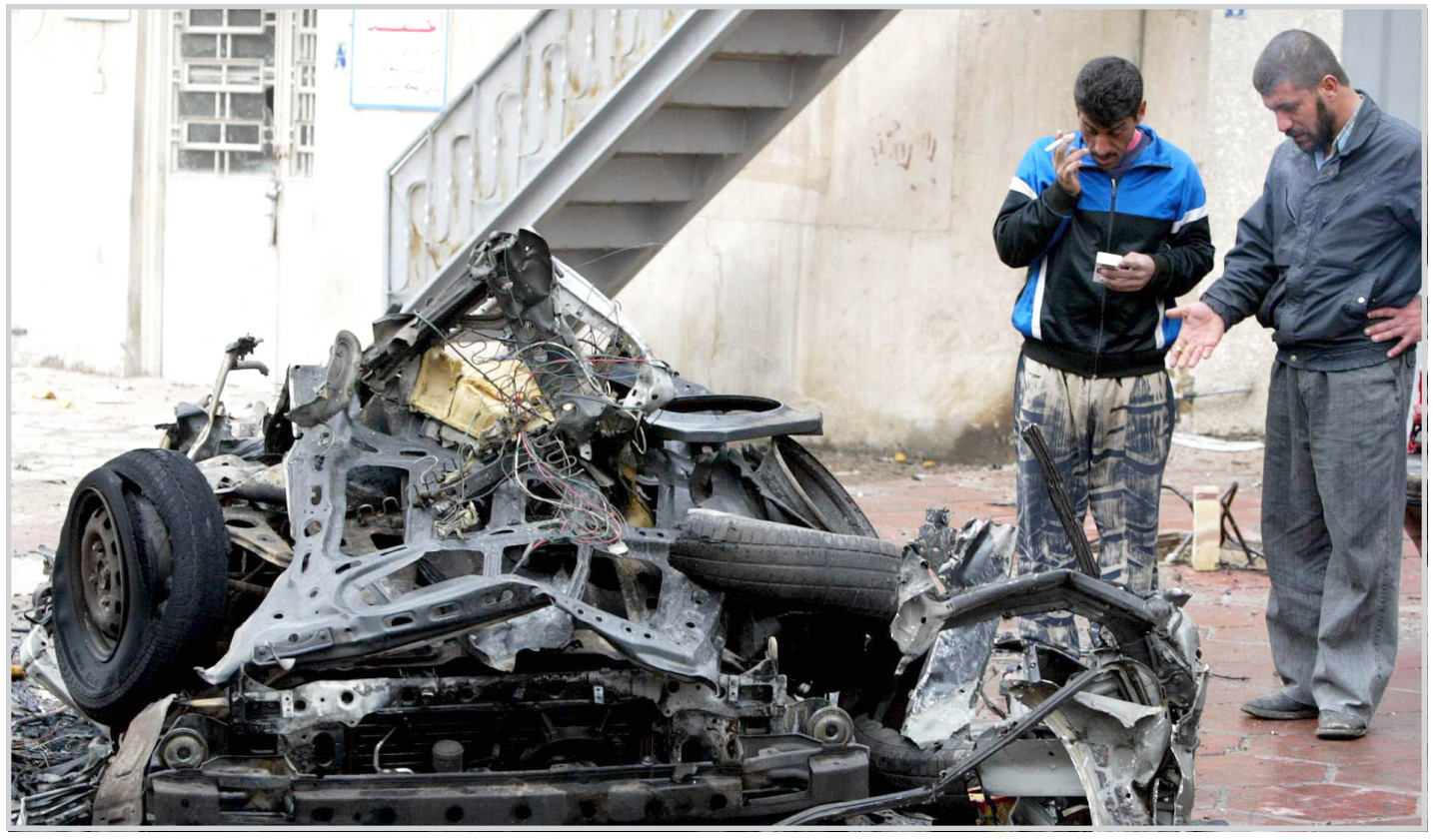

بغداد/ نصير العوام والوكالات

كشفت مصادر حكومية وشخصيات برلمانية عن ان النية تتجه لتأليف حكومة من (٢٠) وزارة بدلا من (٣٣) من خلال دمج والغاء بعض الوزارات بعد تغيير وزاري شامل. فيما اكدت جبهة التوافق العراقية انها ستوقع مع الحكومة وثيقة مشتركة يتم من خلالها تنفيذ مطالب الجبهة

واكدت المصادر لـ(المدى) ان المالكي يسعى الى اعادة الكتل المنسحبة من حكومته قبل البدء بعملية دمج او الغاء الوزارات .ونيته لالغاء وزارات الدولة ودمج بعضها ببعض وتحويل بعضها الى هيئات

حيث من المؤمل ان يتم دمج وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني مع جهاز المخابرات الوطني العراقي وبقاء هيئة السياحة والاثار بدلا من الوزارة وتحويل وزارة المرأة الى هيئة تعنى بشؤون المراة. والغاء بقية وزارات الدولة

فقد اعرب نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، عن تأييده لإجراء تغيير وزاري "شامل" ليتسنى لمجلس النواب العراقي محاسبة الوزارة "دون تحزب".

وقال خلال مؤتمر صحفي عقده الخميس الماضي في مدينة النجف إنه يؤيد "إجراء تغيير شامل بوزراء أكفاء.. بعيدا عن المحاصصة، مع الأخذ بنظر الاعتبار الثقل السياسي (للكتل البرلمانية). لكون رئيس الوزراء لايستطيع أن يذهب بحزبه إلى البرلمان لأخذ الثقة" للحكومة التي يشكلها.

وشدد عبد المهدي على أن اختيار الوزراء الجدد " لن يكون حصرا على (الكتل الموقعة) الاتفاق الرباعي."

ومضى عبد المهدي قائلا "مع اختيار وزراء أكفاء. سيتمكن البرلمان من محاسبة رئيس الوزراء دون تحزب. فلا حصانة لرئيس وزراء أو رئيس الجمهورية أو أحد من نوابهم.. والبرلمان عليه محاسبة الجميع."

واضاف "نريد بناء دولة مؤسسات، ولانريد شخصنة الأمور.. وبدون ذلك سنبقى ندور" في الواقع ذاته.

وانتقد نائب رئيس الجمهورية. الذي ينتمي إلى المجلس الأعلى الإسلامي، تأخر إقرار مجلس النواب لموازنة العام الجاري (٢٠٠٨). وقال "ضرر كبير تأخير إقرار الموازنة. فالموازنة أقرت من قبل مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة."

واوضح عبد المهدي أن نسبة الـ (١٧٪) المخصصة لإقليم كردستان في الميزانية "هي نسبة حددت بقانون في عهد حكومة (رئيس الوزراء الأسبق) إياد علاوي في العام ,٢٠٠٤"

ويدور خلاف بين الكتل البرلمانية حول بعض بنود الميزانية، ما تسبب في تأخير إقرارها من مجلس النواب حتى الآن.

وتبلغ قيمة موازنة العراق العامة للعام (٢٠٠٨) الجاري نحو (٤٨) مليار دولار، فيما كانت قيمتها للعام الماضي (٤١) مليار دولار فقط.

وفي سؤال عن موقف المراجع من الامور المطروحة حاليا كميزانية ٢٠٠٨ وقانون مجالس المحافظات . اجاب " انا وجدت حرقة كبيرة من قبل المراجع العظام على معانات شرائح واسعة من ابناء الشعب العراقي كان لديهم هم ضاغط باتجاه الاندفاع الى الامام والاصلاح كانوا يقولون بصراحة نحن لا نفتش عن هويات وانما نفتش عن مخلصين وكفوئين يجب ان تفتشوا عن مخلصين وكفوئين، الدين لا يهم المذهب لا يهم، الانتماء لا يهم، يجب ان يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب هذا هو المهم مع مراعات التركيب " .

من جانب آخر بحث نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، خلال استقباله وفد القائمة العراقية برئاسة الدكتور اياد علاوي آخر التطورات السياسية و تبادل وجهات النظر، خاصة فيما يتعلق بدفع العملية السياسية للأمام.

وأشار الى أن هناك مصلحة مشتركة في إخراج البلد من حالة الركود السياسي التي يمر بها، معتبرا أن آلية المجلس التنفيذي مؤشر ايجابي يدل على قناعة متزايدة حول المشاركة في السلطة وان يدار العراق بروح الفريق الواحد، وهناك آليات أخرى يمكن أن تعضد المجلس التنفيذي لا زالت قيد البحث والنقاش . و أكد نائب رئيس الجمهورية أن" القناعة الموجودة لدى الجميع اليوم انه لا بد من مشاركة حقيقية في السلطة و اتخاذ القرار، و الذي حصل على مدى السنتين الماضيتين، تجربة مرة أوصلت العملية السياسية إلى حالة ركود دفع المواطن العراقي نتيجتها ثمناً باهظاً".

و حول عودة جبهة التوافق العراقية إلى الحكومة أشار النائب الى أن "الجبهة لم تحسم أمرها بعد"، مؤكداً أن "القناعة القائمة الآن تشكيل حكومة جديدة و ليس ملء الفراغات"، موضحاً "ان لدينا اليوم مشروعاً وطنياً جديداً و لا بد من طاقم جديد، و ان مطلب جبهة التوافق العراقية وجود مشروع وطني و حكومة جديدة تضطلع بهذا المشروع مبني على اتفاقات ستراتيجية، في مقدمتها المشاركة بالسلطة واتخاذ القرار".

من جانبه، أكد الدكتور أياد علاوي "ان لدينا تطابقاً كبيراً في وجهات النظر و إصراراً حقيقياً على أن يتجاوز العراق محنته و ينطلق إلى الأمام".

من جانبه قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحدحيدر السويدي هناك دراسة ستقدم من قبل الائتلاف الموحد الى رئيس الوزراء نوري المالكي للاستفادةمنها في عملية ترشيق الحكومة .

وقال السويدي لـ(المدى) من بين اهم ما ستشمله الدراسة الغاء جميع وزارات الدولة ودمج وزارتي الزراعة والموارداالمائية في وزارة واحدة ، مشيرا الى ان الدراسة تؤكد على ان تتالف الحكومة من ٢٠ وزارة .

واوضح السويدي أنه قدم مقترحاً ايضاً سيرفع مع الدراسة بدمج وزارتي الكهرباء والنفط بوزارة تحت مسمى وزارة الطاقة ،فضلا عن ابقاء وزارة الدولة لشؤون السياحة والاثار كون العراق يمتلك العديد من المناطق السياحية .

فيما اعلن النائب عن جبهة التوافق حسين الفلوجي ان الجبهة ستوقع مع الحكومة وثيقة مشتركة يتم من خلالها تنفيذ مطالب الجبهة بعد أن بات ملف المطالب قريبا من الاغلاق .

وقال الفلوجي لـ(المدى) قطعت الجبهة في مفاوضاتها مع الحكومة شوطا جيدا حول ملف مطالبها الذي بات قريبا من الانتهاء منه ، موكداوجود اجواء ايجابية تسود المفاوضات فضلا عن ابداء الحكومة مرونة في مطالب الجبهة .

واوضح الفلوجي هناك اطراف سياسية ستكون ضامنة للحكومة لتنفيذ مطالب الجبهة ،واشارالى انه في حالة اخلال اي من الطرفين في اي فقرة من الوثيقة المشتركة سوف يتم حل المشكلة بطريقتين اولها تشكيل لجنة مشتركة لحل الخلاف والامر الاخر اخضاع الطرفين الى اي قرار يوصي به مجلس رئاسة الجمهورية

وعن ترشيق الحكومة قال القلوجي هناك امرين يمكن ان تتفق الكتل مع رئيس الوزراء عليهما حول الترشيق قبل البدء بالترشيق اولها عودة الكتل المنسحبة الى الحكومة ومن ثم تقليص او الغاء الوزارات .

مضيفا : اما الامر الاخر هو ان تتفق الكتل على ان يقدم رئيس الوزارء استقالته امام البرلمان ويكلف من جديد باعادة تشكيل الحكومة على اساس مشاركة الجميع وتتم عملية الغاء اودمج الوزارات من خلال تكليفه بتشكيل الحكومة . موضحا: ان توجه الكتل هو عودة الجهات المنسحبة للحكومة ومن ثم اتمام عمليةِ الغاء او دمج الوزارات .

الى ذلك قال النائب حسن السنيد عن الائتلاف العراقي الموحد ان جميع الكتل مع رئاسة المالكي للحكومة الجديدة وهناك اتفاق شبه رسمي على ان لاتتجاوز الحكومة الجديدة ٢٠ وزارة .

واضاف في تصريح صحفي هناك مفاوضات مع الكتل المنسحبة من اجل كسب ثقتها في الحكومة الجديدة .

فيما قال النائب قاسم داود عن كتلة التضامن في الائتلاف العراقي الموحد اننا نتطلع لتشكيل حكومة جديدة تضطلع بمهامها وان تكون لديها برنامج واضح المعالم .

واضاف في تصريح اورده المكتب الاعلامي لكتلة التضامن تلقت (المدى) نسخه منه ان الحكومة الجديدة التي يسعى المجلس التنفيذي لتشكيلها يجب ان تعالج جميع الاخطاء وان تتعامل بابوية مع المواطنين ، ورأب الصدع الحاصل بين الفرقاء السياسيين اضافة الى بناء اجهزة امنية كفوءة للحصول على السيادة".

وكان المجلس التنفيذي الذي يتكون من هيئة الرئاسة ورئيس الوزراء نوري المالكي بحث تشكيل حكومة جديدة برئاسة المالكي.

واوضح داود ان المنطق السياسي يقوم على انهاء الحالات الشاذة الموجودة حاليا في العملية السياسية .

مبينا بقوله : لسنا متفائلين لتشكيل حكومة جديدة لان رئيس الوزراء نوري المالكي لم يقدم لغاية الان مبادرة تشجع على تشكيل حكومة كفوءة تكنوقراط.

وذكر قيادي في الائتلاف العراقي الموحد، ان رئيس الوزراء ينوي اجراء تغيير وزاري يلغي بموجبه بعض الوزارات ويدمج اخر ليصل عدد الوزارات في الحكومة الى ٢٣ وزارة لكنه اشار الى صعوبات تواجه العملية لإخلالها بنظام المحاصصة.

وقال سامي العسكري ان التقليص المقرر ان تقوم به الحكومة سيلغي جميع ما يعرف بوزارت الدولة وسيدمج بعض الوزارات

مثل وزارة حقوق الانسان لتستحدث عوضا عنها هيئة باسم "هيئة حقوق الانسان" مشيرا الى مسودة تشكيل هذه الهيئة لدى مجلس النواب.

واضاف العسكري ان الوزارات المتشابهة في عملها ستدمج ليصبح عدد الوزارات ٢٣ وزارة كحد اقصى.

ولفت العسكري الى ان هذه العملية تواجه بعض الصعوبات.

"هذا التقليص يستدعي الغاء وزارات وبالتالي ينعكس على المحاصصة الموجودة ويحتاج الى موافقة القوى السياسية وهي عملية غير سهلة وشائكة" لكنه كشف عن موافقة مبدئية لبعض القوى السياسية على عملية التنازل عن حصصها الوزارية.

وفي ما يتعلق بعودة وزراء جبهة التوافق المنسحبين الى التشكيلة الوزارية، قال العسكري ان التوافق قد رجعت فعلا للحكومة واتخذت قرارا بهذا الشان ولا توجد اي مشكلة بهذا الشان وان المفاوضات الجارية الان تدور حول من هم الوزراء العائدين ومن هم المرشحين الجدد وآلية قبولهم.

ردا على مخاوف الديمقراطيين

جيتس: أمريكا لن تتعهد بالدفاع عن العراق ولا تسعى لاقامة قواعد دائمة

واشنطن / الوكالات

قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ان الولايات المتحدة لن تتعهد بالدفاع عن العراق ولن تسعى لاقامة قواعد دائمة هناك في إطار اتفاق مزمع بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين.

وقال جيتس أمام لجنة بمجلس النواب الأمريكي "الاتفاق الخاص بوضع القوات الذي تجري مناقشته لن يشمل التزاما بالدفاع عن العراق ولن تشمل أي اتفاقية إطار عمل استراتيجية ذلك." وأضاف: "نحن لا نريد ولن نسعى إلى اقامة قواعد دائمة في العراق."

واتفقت الولايات المتحدة والعراق على بدء مفاوضات رسمية بشأن مستقبل العلاقات بينهما بهدف انجاز اتفاق بنهاية تموز، يحدد القواعد والحماية القانونية التي ستعمل بموجبها القوات الأمريكية في العراق. وقال اللفتنانت جنرال دوجلاس لوت نائب مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض ان المفاوضات ستشمل أيضا حجم الوجود الأمريكي في العراق في المدى البعيد.

ويشعر الديمقراطيون في الكونجرس بالقلق من أن إدارة بوش يمكن أن تستخدم الاتفاق لتثبيت وجود عسكري أمريكي طويل الأجل قبل انتخاب الرئيس القادم في الرابع من تشرين الثاني. ويقولون إن الإدارة يمكن أن تستخدمه لالزام الرؤساء في المستقبل بسياسة بوش الحالية بشأن العراق.وقال بعض الديمقراطيين ان أي اتفاق يشمل تعهدا بالدفاع عن العراق سيتطلب موافقة مجلس الشيوخ. وقال السناتور الديمقراطي ادوارد كنيدي لجيتس انه ينبغي أن تتاح الفرصة للكونجرس للموافقة على الاتفاق لأن القوات الأمريكية وأمن الولايات المتحدة معنيان به.

وقال في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ "بكل وضوح.. المخاطر كبيرة للغاية.

"أعتقد أنه يتعين أن تتاح للكونجرس الفرصة لقبول أو رفض أي التزام أو اتفاق أو ضمان أو تعهد أمني .. بغض النظر عن الاسم .. هذا يؤثر على قواتنا وأمننا الوطني."

وقال جيتس للجنة مجلس الشيوخ ان إدارة الرئيس جورج بوش ستتبادل المعلومات مع المشرعين أثناء المفاوضات بشأن الاتفاق مع العراق. غير أنه لم يصل إلى حد الموافقة على طرح المعاهدة على مجلس الشيوخ للتصويت عليها.

وقال جيتس "أرى أنه ينبغي أن يكون هناك قدر كبير من الانفتاح والشفافية مع الكونجرس أثناء تفاوضنا بشأن الاتفاق الخاص بوضع القوات حتى تقتنعوا بأن هذا النوع من الالتزامات لن يقدم وبأنه لا توجد مفآجات."

عائدون: الموت في بغداد خير من حياة الغربة

بغداد/ الوكالات

عندما عاد أبو معتز الى بغداد بعد فراره من العنف الطائفي الى سوريا وجد أنها تختلف تماما عن ساحة المعارك التي كان قد غادرها.

كان أبو معتز قد فر من حي العامرية بعدما جعلت التفجيرات شبه اليومية المدينة "أسوأ من الجحيم". وقال لدى عودته "عندما وصلت رأيت المدينة على صورة جديدة ورأيت عمال التنظيف يعملون مثل خلية نحل وكانت معظم المتاجر مفتوحة".

وذكرت رويترز ان ابو معتز واحد من بين الاف اللاجئين الذين عادوا الى العراق خلال الشهور الماضية والذين شجعهم على ذلك تحسن الامن فضلا عن ضيقهم بالمصاعب التي واجهوها في الخارج.

وخففت الى حين على الأقل فرحة العودة التي غمرتهم عدم اليقين بشأن المستقبل الذي يواجهه كثيرون منهم في مدينة يصعب العثور فيها على عمل كما لا يزال تهديد أعمال العنف قائما.

ومنذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ اضطر قرابة أربعة ملايين عراقي للنزوح عن منازلهم بسبب هجمات المقاتلين الشرسة ثم الصراع بين الجماعات المسلحة الذي أودى بحياة عشرات الالاف.

وتقدر منظمات اغاثة أن نحو مليوني شخص فروا من البلاد وتوجهوا بشكل رئيسي الى سوريا والاردن.

غير أنه قرب نهاية العام بدأت أعداد من العراقيين في العودة بعد عملية أمنية واسعة في بغداد تحل الذكرى الاولى لها في ١٤ شباط الحالي.

وبدلا من الجثث الملقاة بالشوارع وجدوا المتاجر جاري اصلاحها وانها تشهد نشاطا مزدهرا بل عاد عمال النظافة الى جمع القمامة.

وقالت عذراء هادي التي عادت من سوريا مع أطفالها الثلاثة في تشرين الثاني بعدما سافر زوجها ويعمل فني سيارات قبلهم ليتأكد من سلامة الرحلة "اتصل بنا الجيران وشجعونا على العودة وقالوا لنا ان الوضع الأمني قد تحسن في بغداد.

"عدنا الى منزلنا وعاد زوجي الى عمله مرة اخرى .. نحن نشعر ان حالنا افضل الآن."

وقال عصام العاني (٣٧ عاما) وهو مهندس معماري فر بعدما قتل والده بالرصاص خلال معركة بالاسلحة في اواخر عام ٢٠٠٥ "الحياة هناك صعبة جدا ومهينة لقد قررت عائلتي ان الموت في بغداد افضل من العيش هناك كلاجئين."

وتقول منظمات اغاثة ان الكثير من اللاجئين لم يكن أمامهم من خيار غير العودة بعد نفاد ما كان بحوزتهم من أموال.

وأشار تقرير للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في شهر شباط الحالي الى أن أغلب العائدين من اللاجئين لا يدفعهم الشعور بأن بلدهم بات أكثر أمنا وانما يعودون لانه لم يعد بمقدورهم تحمل العيش في الخارج.

وأضاف التقرير أن تدفق اللاجئين العائدين الى العراق من سوريا تباطأ أيضا بعدما شهد زيادة حادة في أواخر العام الماضي وأن الذين يغادرون البلاد حاليا باتوا أكثر من العائدين.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة ان بعض العائدين وجدوا أن منازلهم قد دمرت أو احتلها اخرون أو تعرضت للنهب. وتشير بعض الدراسات الى أن ما بين ٢٠ و٣٠ بالمئة فقط عادوا الى بيوتهم القديمة.

وذكرت المنظمة أيضا أن ٥٠ بالمئة من الذين عادوا الى بلادهم يعانون من البطالة وتحدث كثيرون منهم عن عدم حصولهم على مساعدات مالية.

وأضافت أن بعضهم أجبر على الفرار مجددا بعدما تلقوا تهديدات بالقتل فيما يعيش اخرون في بنايات لا تصلها شبكات مياه الشرب وبنيت في الاصل كمزارع للدواجن.

ولدى مغادرته حي الدورة الى مدينة الناصرية في جنوب العراق ترك ناصر الساعدي وهو يبلغ من العمر ٥٢ عاما ويعمل بوزارة الصناعة منزله لصديق. وعندما عاد رفض الصديق الخروج من المنزل.

وقال الساعدي الذي يعيش في منزل

استأجره من أسرة مسيحية "لجأت الى اقاربه وطلبت منهم ان يضغطوا عليه بترك المنزل واخبرهم انه سيغادر الشهر المقبل."

وكان حيدر راضي (٢٩ عاما) قد فر من منزله بحي الدورة الى مدينة الديوانية الجنوبية بعدما وصلت الى عائلته أربع رصاصات في ظرف تعادل عدد الرجال في الاسرة. وعندما عاد اكتشف أن منزله تعرض للنهب غير أن المساعدة جاءته من جيرانه.

وقال "عندما كنا نقوم باعادة تأثيث المنزل أعطانا جيراننا بعض الاثاث.. كان الموقف مؤثرا جدا.. فنحن شيعة وهم سنة."

ومازال كثيرون يحدوهم الامل. وقال عصام العاني انه سيعيد فتح مكتبه المعماري في حي المنصور الراقي والذي كان قد هجره للذهاب الى سوريا برفقة أمه المريضة وشقيقتين.

وقال "انه شيء جيد ان تبدأ حياتك من جديد."

لكن هناك قلة من اللاجئين تشعر بالندم لعودتها.

ومن بين هؤلاء اللاجئين الذين شعروا بخيبة أمل كان محمد سلمان الدليمي (٥٠ عاما) وهو أب لستة أبناء فر من حي الغزالية ببغداد في عام ٢٠٠٦ عندما قتل مسلحون أحد أبنائه. وبعد ثلاثة أشهر فقط من عودته أراد الدليمي مغادرة المدينة مجددا.

وقال "الوضع مأساوي .. لا ماء ولا كهرباء ولا غاز للطبخ... لو كانت تتوفر لدينا الأموال الكافية لسافرنا من جديد الى سوريا... حتى تعرف كم نعاني لك ان تتخيل اننا لا نستطيع حتى ان نغتسل.

ويقول وزير الهجرة عبد الصمد سلطان ان هناك مؤشرات كبيرة على عودة الاسر الى العراق وان هناك حركة كبيرة في المطارات وفي النقاط الحدودية.

ولكنه قال انه ليس لديهم أعداد دقيقة للنازحين ومن عادوا للعراق مضيفا أن هناك مسحا مزمعا اجراؤه بالتعاون مع منظمة الفيالق الطبية الدولية للتوصل الى احصائيات تفصيلية.

وقال سلطان انه منذ تشرين الاول الماضي لم يظهر نازحون جدد تقريبا باستثناء مناطق محدودة.

وأغلب العائدين يأتون من سوريا ولكن تدفق العراقيين من الاردن توقف تقريبا وثبطت حركة العائدين رسوم يفرضها الاردن على من تجاوزوا تصاريح الاقامة.

وقال سلطان انه يعتزم اجراء محادثات مع السلطات الاردنية لاعفاء العراقيين من هذه الرسوم.

وقال سلطان ان وزارته لديها المتاعب المالية الخاصة بها. ولم تصدر الموافقة على ميزانيتها ما أعاق مشاريع وعطل بعض المدفوعات الخاصة بتقديم مبلغ ٨٠٠ دولار للاسر العائدة.

وأضاف أن بعض الناس يحتاجون الى المال لاصلاح منازلهم أو على الاقل لاستئجار منزل آخر.

وقالت هيئة الهلال الاحمر العراقي في أحدث تقرير ان أعداد العراقيين العائدين لديارهم بعد النزوح لمناطق أخرى في البلاد تراجعت كثيرا في الوقت الذي ظلت فيه مخاوف من الوضع الامني قائمة.

وقال الهلال الاحمر ان الغارات التركية الأخيرة التي استهدفت قرى كردستان العراق وهي منطقة كان ينظر لها العراقيون سابقا على أنها امنة أدت الى فرار الالاف من قراهم مما زاد من تفاقم مشكلة النازحين في المنطقة.

وقدر أنه ما زال هناك أكثر من ٢,١٧٥ مليون نازح داخل العراق أغلبهم يعانون من الفقر والمرض وسوء التغذية ويعيشون في منازل دون مياه أو كهرباء.

وفي الشهر الماضي قال الهلال الاحمر العراقي ان نحو ٤٦ ألف لاجيء عادوا للعراق قادمين من سوريا بين ١٥ سبتمبر و٢٧ كانون الأول وهو عدد أقل كثيرا مما أعلنت عنه الحكومة العراقية التي قالت ان ما يصل الى ١٦٠٠ شخص يعودون يوميا.

كما اتفق الهلال الأحمر مع تقييم مفوض الأمم المتحدة في أن ارتفاع تكلفة المعيشة في سوريا هو الذي يدفع الكثير من اللاجئين البالغ عددهم ٢,٢ مليون للعودة وليس تحسن الوضع الأمني.

مع اقتراب بدء الخطة الأمنية الجديدة

الموصليون يقبلون على تخزين المواد الغذائية والمحروقات تحسباً للطوارئ

الموصل/ المدى

مع اقتراب بدء الخطة الأمنية المقرر تنفيذها ضد مسلحي القاعدة في مدينة الموصل، سارع سكان المدينة إلى شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية الأساسية والمحروقات تحسبا لأي إجراء تتخذه الحكومة في الخطة الجديدة مثل فرض حظر التجوال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد.

وشهدت منطقة البورصة حيث تباع المواد الغذائية بالجملة والمفرد إقبالا كبيرا خلال الأيام الماضية، واشترى الموصليون مواد غذائية مثل الرز وزيت الطبخ ومعجون الطماطم والبقوليات والطحين والمواد الغذائية الأساسية الأخرى القابلة للتخزين.

وقال فتحي عبد الله، موظف في بلدية الموصل، "سمعنا أن هناك حظرا للتجوال لمدة عشرة أيام، وان الجسور والطرق العامة ستغلق لعدة أيام، لذلك بدأنا بشراء المواد الغذائية الأساسية تحسبا من نفادها في منازلنا".

وأضاف عبد الله "لا نعرف ما سيجري بالضبط، لكن الكثير من أبناء الموصل فكروا بتوفير الطعام وتخزينه حتى لا نواجه ظروفا صعبة".

وقالت إيمان محسن إن "اغلب ربات المنازل عمدن إلى شراء المواد الجافة القابلة للتخزين لمدة طويلة مثل البقوليات والرز وبعض المعلبات"

وشأنها شأن مناطق الموصل الأخرى فقد شهدت منقطة الكورنيش المحاذية لنهر دجلة إقبالا واسعا من المواطنين لشراء ما يحتاجونه من المواد الغذائية، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق لدرجة ارتفاع أسعار بعضها إلى الضعف.

ومن جانبه، قال عثمان سالم الحيالي "تضاعفت أسعار الكثير من المواد الغذائية، فقد تجاوز سعر قنينة زيت الطعام التي كانت تباع بـ ١٥٠٠ دينار ليصل في بعض الأسواق إلى ثلاثة آلاف دينار"، مطالبا التجار مساعدة أبناء المدينة وعدم استغلال هذه الظروف".

وبدورها ارتفعت أسعار وقود التدفئة والطبخ، لكن ارتفاعها كان بسيطا لكونها مادة شهرية يستلمها المواطنون عبر الحصة التموينية، على عكس المواد الغذائية التي شهدت تراجعا على مستوى البطاقة التموينية، فعلى سبيل المثال لم يتم توزيع مادة زيت الطبخ والشاي وبعض مفرداتها منذ ستة أشهر. لكن هذا لم يمنع عدد من المواطنين من شراء هذه المحرقات من سوق السوداء تحسبا لأي طارئ خاصة مع انخفاض درجات الحرارة خلال فصل الشتاء.

وردا على الإشاعات التي دارت في المدينة حول فرض التجوال خلال الخطة الأمنية، قال الفريق الركن رياض جلال توفيق قائد عمليات نينوى في مؤتمر صحفي عقده قبل يومين إن الحملة الأمنية لن يرافقها فرض حظر للتجوال.

كما قال محافظ نينوى دريد محمد كشمولة خلال حضوره مؤتمر محافظات شمال شرق العراق في محافظة صلاح الدين، قبل أيام، إن الأنباء التي أفادت بان حظرا للتجوال سيتم فرضه لعدة أيام في مدينة الموصل خلال تطبيق الخطة الأمنية التي أوشكت على البدء غير صحيحة"، موضحا ان الحركة الاعتيادية اليومية ستكون متاحة للمواطنين.

في غضون ذلك أعلن رئيس مجلس محافظة نينوى ، هشام الحمداني ، عن فتح باب الترشيح لاختيار مدير جديد لشرطة نينوى ، وقال الحمداني خلال الجلسة الدورية للمجلس ان المجلس قرر استقبال طلبات الضباط الراغبين بإشغال المنصب ممن يجدون في أنفسهم الكفاءة والقدرة على قيادة جهاز الشرطة على أن يكونوا من ضباط مديرية شرطة نينوى حصرا.

وعلى الصعيد الأمني ، احرق مجهولون ثمانية ابراج للاتصالات في مدينة الموصل ، وقال ضابط في عمليات شرطة نينوى لـ (لمدى)، ان مجهولين احرقوا ستة ابراج في مناطق الصديق والكرامة والقادسية الثانية والنور والميثاق والغفران شرق المدينة فيما تم إحراق برجين آخرين في منطقتي صناعة وادي عكاب و١٧ تموز غرب المدينة والأبراج المستهدفة تعود لشركات آسيا سيل والفانوس وعراقنا بحسب مصادر الشرطة.

هذا وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد عقد في وقت سابق بمكتبه اجتماعاً لخلية الأزمة لبحث الأوضاع الأمنية في مدينة الموصل والإستعدادات الجارية لتطهيرها من العصابات الإرهابية بعد التفجيرات الاخيرة التي استهدفت المدنيين الابرياء في منطقة الزنجيلي .

ويأتي هذا الاجتماع بعد زيارته الى الموصل ولقائه بالمسؤولين والقادة العسكرين للاعداد للمعركة الحاسمة ضد الارهاب في المحافظة، وتهيئة الظروف الامنية المناسبة لعودة الحياة الطبيعية إليها.

وحضر الإجتماع نائب رئيس الجمهورية الدكتور طارق الهاشمي ووزيري الدفاع والداخلية ومحافظ نينوى وعدد من القادة العسكريين.